آثار سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة على البطالة في الدول العربية

ا.م.د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي /كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت

المستخلص

مع بداية عقد الثمانينات ، تراكمت المديونية الخارجية ، ومع فقدان الاستقرار الاقتصادي ، زادت الاوضاع سوءا ، واصبح امام دول الجنوب خياران اما الاستمرار في سياستها او تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (الاصلاح الاقتصادي) . وقد ارتبطت برامج الاصلاح الاقتصادي بفرض عملية الخصخصة التي تقضي بتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص وما يترتب عنها في المدى القصير وخلال المرحلة الانتقالية من اجراءات تخفيض الانفاق على القطاعات الاجتماعية المهمة قبل الصحة والتعليم والنقل والوقود والسلع الاستهلاكية ، وقد تبنت الدول العربية وبنسب متفاوتة عملية الخصخصة نجم عنها انخفاض الدخل الحقيقي والاستغناء عن العاملين في المؤسسات واستمرار العجز في الموازنات الحكومية وعدم استقرار الفاتح المحلي الاجمالي ، وزيادة المديونية وخدمة الدين العام للدول العربية المقترضة ، وتراجع نمو القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية وتقلص التوظف لافتقار بيئة الاعمال الساندة للتشغيل في القطاع الخاص مما زاد من نسبة البطالة اذ بلغ معدل البطالة (14.6%) لعام 2014 في الدول العربية وهي الاعلى بين دول العالم اذ بلغت (6.4%) لنفس العام ومما يزيد من نسبة البطالة هو ان 60% من سكان الدول العربية هم دون سن الخامسة والعشرين من العاطلين وتتزايد البطالة بين فئات الشباب المتعلمين ، ومن حملة الدراسات العليا ، اضافة لانتشارها بين النساء والباحثين عن العمل لاول مرة ، والتقديرات المستقبلية تشير الى انها ستصل الى 80 مليون عاطل عن العمل عام 2025

تضمن البحث مجموعة من التوصيات ابرزها :.

1. تحسين الاداء الاقتصادي العربي .
2. قيام الدولة المعنية بالاصلاح بزيادة النفقات على الخدمات الاجتماعية قبل والصحية والضمان الاجتماعي والتعليمي ؛ واعتماد المرونة في مجال التوظيف.

Effects of Economic Reform Policy and
Privatization on Unemployment in Arab Countries

Asstant.prof .Dr. Haifa Abdel Rahman Yasin Al - Tikriti
College of Administration and Economics / University of Tikrit

Abstract

With the beginning of the 1980s, Economic conditions have worsened as a result of the accumulation of external indebtedness, and with the loss of economic stability,and there are two options in front of the south states either continue in their policy or applying the installation and structural adjustment (economic reform) programme.

The economic reform programme have been associated with impose the privatization process that shift the public sector to the private sector and what the consequent them in the short time and during the transitional phase from reduce spending procedures on the important social sectors before the health, education, transportations, fuel, and consumer goods.

The Arabic countries had adopted with varying proportions the privatization process resulting of it decline the real income and lay off workers in the corporations with continuing deficit in government budgets and instability of the local GDP, and increase indebtedness and service the public debt for the borrowing Arabic countries, and declining the growth of labor force in economic sector and employment shrinking for the lack of chock the business environment for implementation in the private sector which increase of unemployment proportion.

The rate of unemployment amount (146%) for 2014 in the Arabic countries and it is the highest among the countries of the world that amount (6.4%) in the same year and thereby increasing the unemployment proportion that is 60% of the Arabic countries population whom they are under twenty-five years old from the unemployment and the unemployment are increased among the educators youth, the higher education, add to spread among the women and the job seekers for the first time. The future estimates show that unemployment will be till 80 million in (2025).

This research includes series of recommendations, notably:

1- Improve the Arabic economic performance.

2- States concerned to perform in increasing expenditures on the social services before the health, the educational and social security and adoption of flexibility in the field of employment.

المقدمة: في بداية عقد الثمانينات ارتفعت معدلات الفائدة العالمية ، مما ادى الى تفاقم مشكلة المديونية ، ومع تزايد طلب التمويل من دول الجنوب ، فقد واجه صندوق النقد الدولي مشكلة نقص موارد التمويل ، وقد نزع ذلك الصفة النقدية وشرعية وجوده باعتباره مؤسسة عالمية للنظام

الرأسمالي . فقد بادر موظفيه لاثبات وجوده فاخترعت له وظيفة جديدة هي التثبيت والتكييف الهيكلي الخاص بدول الجنوب لتحقيق قضايا الانضباط النقدي والمالي للرأسمالية العالمية . ومع تزايد طلب التمويل من دول الجنوب وفقدان الاستقرار الاقتصادي وتراكم المديونية الخارجية وانخفاض اسعار المواد الاولية والركود الاقتصادي فقد ادى هذا الى زيادة الاوضاع سوءاً فاصبح امام دول الجنوب خياران ، اما ان تستمر في سياستها او تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (الاصلاح الاقتصادي) بسبب ضغوط ازماتها الاقتصادية الناجمة نتيجة عوامل داخلية وخارجية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هو ضغط مؤسسات التمويل الدولية لتنفيذ مشروطيتهما ، والبرامج المطلوبة عند طلب (القروض) او عند اعادة جدولة الديون . لقد ارتبطت برامج الاصلاح بفرض عملية الخصخصة (بتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص) كوسيلة لتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي وقد ادت هذه العملية فقدان العديد من العاملين في القطاع العام وظائفهم واصبحوا في عداد العاطلين عن العمل فضلا عن اتاحة الفرصة للشركات عابرة القوميات لاستثمار رؤوس اموالها لشراء مؤسسات القطاع العام لعدم قدرة القطاع الخاص في دول الجنوب الى الاستثمار.وقد تبنت دول الجنوب الخصخصة كأحد عناصر الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة وقد ارتبطت اجراءات الاصلاح بتخفيض الانفاق على القطاعات الاجتماعية المهمة وقد ادت هذه الاجراءات الى انخفاض الدخل الحقيقي ، والاستغناء عن العاملين في المؤسسات العامة ، واستمرار العجز في الموازنات الحكومية ، وعدم استقرار الناتج المحلي مما زاد من نسبة البطالة .

وتبعا لظروف دول الجنوب وامكانياتها الادارية والتنفيذية وطبيعة هياكلها الاقتصادية فقد اختلف التطبيق الزمني لسياسات التكيف الاقتصادي فيها وكانت النتائج جزئية ، ولم تكن المعالجات شاملة ، بسبب عدم توفر القدرات الفنية ، والامكانيات الادارية ،لاستيعاب وتنفيذ تلك الاصلاحات.

اهمية البحث :. تنطلق اهمية البحث من سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي واداتها الخصخصة واثارها على بعض المؤشرات الاقتصادية الناجمة عنها .

مشكلة البحث :. منذ عقد الثمانينات التي تم البدء بها اعتماد سياسة الاصلاح الاقتصادي فما زالت الاقتصادات العربية تعاني من الاختلالات الهيكلية ومن نتائجها البطالة باعتبارها نتيجة لعملية الخصخصة مما يعني وجود علاقة مترابطة بين تفاقم واستمرار البطالة وبين سياسة الاصلاح الاقتصادي .

فرضية البحث :. ان معرفة الاثر المتبادل بين المؤشرات الاقتصادية الناجمة عن سياسة عن سياسة الاصلاح يعتبر عاملا مهما لفهم كيفية التأثير على هذه المؤشرات .

هدف البحث :. لقد كان لاجراءات برامج سياسة الاصلاح الاقتصادي ، اثارها السلبية على اقتصادات الدول العربية ، تسببت في المرحلة الانتقالية في خفض الدعم للسلع الاستهلاكية وتدني انخفاض الدخل الحقيقي ، والاستغناء عن بعض العاملين . في المؤسسات ، وخفض الانفاق في النواحي الاجتماعية من قبل الدول مثل الصحة والتعليم والنقل والوقود وغيرها . غير ان اخطر تلك الاثار تكمن في زيادة البطالة . فقد ارتفع معدل البطالة في غالبية الدول العربية التي بدأت الاصلاح الاقتصادي .

منهجية البحث :. ان دراسة الموضوع تطلبت الاستعانة بمنهجين الاول . وصفي لمتابعة موضوع الاصلاح الاقتصادي اما المنهج الثاني فهو المنهج الاستقرائي مما يعني الحاجة الى وصف وتحليل الاصلاح الاقتصادي والمؤشرات الناجمة عنه لتحقيق اهداف البحث والفرضية التي اعتمدها .

هيكلية البحث :. قسم البحث الى مبحثين اضافة الة المقدمة والخاتمة .

المبحث الاول :. بعنوان سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي (الاصلاح الاقتصادي) .

المبحث الثاني :. مفهوم البطالة واشكالها واثار سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة .

المبحث الاول/ سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة

يتناول المبحث سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة من حيث تطور صندوق النقد و البنك الدوليين والاطار النظري لسياسة التكيف الهيكلي والمراحل التي مر بها الاصلاح الاقتصادي والخصخصة بين المفهوم والاهداف

سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي (الاصلاح الاقتصادي)

يتناول المبحث تطور سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (سياسة الاصلاح) وما اتخذ نظريا وتطبيقا بالدعوة لسياسة التثبيت والتكيف في الدول الاقل نموا منذ ازمة الديون واعتماد الخصخصة لتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي وكما يأتي :.

1. تطور سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين

اعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان انشئا بموجب اتفاقية بريتون وودز عام 1944 نظريا وتطبيقا ، الدعوة الى سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول الاقل نموا . عمليا فقد سيطر صندوق النقد على السياسات المتعلقة بنمح القروض وتطبيق الشروط . لم يضع الصندوق ضمن اهدافه قضية التنمية والاستقرار الاقتصادي لدول الجنوب ، بل نظر اليها كأنها غير موجودة ، ولم تكن دول الجنوب في وضع يمكنها من بلورة اهدافها ومشاكلها الخاصة ،لأن معظمها كان مستعمرا او تسيطر على غالبيتها نظم عميلة .. والصندوق بموجب ميثاقه واهدافه كان متحيزا للعمل على زيادة الارتباط وتعميق تشابك المصالح الاقتصادية بين دول الجنوب الدول الرأسمالية . فاسندت المهمة لصندوق النقد الدولي دور الحفاظ على نظام مدفوعات دولي مستقر من خلال

التحكم والسيطرة على الائتمان النقدي وباسعار الصرف العالمية ، ووقف معارضا ضد كل تدخل حكومي في الشؤون الاقتصادية خاصة المتعلقة بالمعاملات الخارجية ، وقد سيطر الصندوق عمليا على السياسات المتعلقة بمنح القروض ، وبعيدا عن نجاح مهمة الصندوق فقد تعرض للعديد من الاخفاقات ، فالتغيير الذي حصل في اوائل السبعينات بانهيار النظام النقدي بعد تحويل الدولار الى ذهب ، وتعويم سعر الصرف وقد نزع ذلك الصفة النقدية عن الذهب (الاطرش ، 2000 : 211–212) وقد ادى هذا الى فقدان صندوق النقد شرعية وجوده غير انه باعتباره مؤسسة عالمية للنظام الرأسمالي فقد بادر موظفيه الى اثبات اهمية وجوده كشرطي للرأسمالية ونجا الصندوق من الموت فاخترعت له وظيفة جديدة في ادارة التكيف الهيكلي الخاص بدول الجنوب وليفرض على دول الجنوب مالا يجوز لدولة واحدة ان تفرضه على اخرى بحجة انه دولي فقد اتخذت المؤسستين الماليتين موقفا يعكس نهج الدول المتقدمة الاعضاء فيه (د. عبد الله 1990 : 179) .

2. الاطار النظري لسياسة التكييف الهيكلي

اولا . مفهوم ومصطبح التكييف . من حيث المفهوم فيقصد بسياسة التكييف الهيكلي . مجموعة السياسات والاجراءات التي يتم تطبيقها . استجابة للهزات والصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي يتعرض لها اي بلد يهدف الى تحسين وضع المدفوعات وتقليص عجز الموازنة في الاجل المتوسط وتحقيق تقدم في نموه الاقتصادي .

والمفهوم العام للتكييف . هو تكيف انماط الاستهلاك واعادة تخفيض الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الانتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل (الشمري 2002 : 8 . 9) ويقصد بالتكييف الهيكلي مجموعة من السياسات والاجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودراسة مرونة

الاقتصاد وهذه السياسات يقصد بها السياسات الاقتصادية الجزئية لان هدفها الاساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات

التي تعيق عمل الاسواق ، بالاضافة الى الاثر الجزئي والقطاعي ، لتلك الاصلاحات . فهي تؤثر على بعض التغيرات الكلية ، مثل الاسعار ، اسعار الفائدة ، عجز الموازنة والميزان التجاري . ويرتبط مصطلح التكييف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها الصندوق لدول الجنوب . بصفة اساسية ، لغرض اجراء جملة تعديلات في الهيكل الاقتصادي ، يكون من شأنها تحقيق الاستقرار او ما يسمى بالتثبيت كهدف اول يعبر عنه بالاصلاح الاقتصادي في المرحلة الانتقالية وصولا الى الهدف الاخير ، هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الاجمالية ، وتسهم سياسات التكييف الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد ومقدرته في امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية ، وتقلل من اثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات ، فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الاداء الاقتصادي الكلي ، من هنا تأتي اهمية سياسة التكيف الهيكلي غي دعم قدرة الاقتصاد على نمو التوازن (العباسي 2006 ، 4) .

3. المراحل التي مر بها الاصلاح الاقتصادي : لقد مر الاصلاح بمرحلتين (الربيعي 2006 ، 1)

المرحلة الاولى :. في هذه المرحلة يتم وضع برامج التثبيت النقدي والمالي ويتم تصميمها ومتابعة تنفيذها صندوق النقد الدولي ويتم ربط حل مشكلة المديونية الخارجية باجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي تتعلق بالاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ذات الطابع بالاستقرار الاقتصادي (ذات الطابع القصير الاجل) يتم خلالها تهيئة ارضية التحول لاليات السوق بتحييذ القيود الادارية في السياسات المالية والنقدية حيث اهتمت سياسات التصحيح الهيكلي في هذه المرحلة بالغاء الدعم الحكومي على التعليم والصحة والاسكان والضمانات الاجتماعية والغاء دعم

المواد التموينية وزيادة موارد الدولة (بزيادة الضرائب والاتصال والنقل ورفع اسعار المنتجات للقطاع العام) وتعويم اسعار صرف العملات الاجنبية وتخفيف الضغوط على اسعار الفائدة مع الابقاء على الهيكل الجامد للاجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في القطاع العام وتمتد هذه المرحلة من سنة الى ثلاث سنوات (التكريتي 2010 : 326) ويوصي الصندوق الى الولوج في مجالات الاستثمار التي تمكن القطاع الخاص (الاجنبي او المشترك) ان يقوم بها ويتم ذلك من خلال السياسة الخارجية النقدية ووضع سقف للقطاع العام والخاص للحصول على القروض . تحويل النفقات وتتضمن سياسة تحويل النفقات من تغير الاسعار للسلع غير القابلة للتصدير والسلع القابلة للتصدير وهذا التغيير في الاسعار النسبية يتحقق عند انخفاض مستوى الاسعار في الداخل مما يجعل السلع ارخص نسبيا في السلع المماثلة في الخارج وهذا الانخفاض في الاسعار يؤدي الى نتيجتين :.

الاولى :. زيادة الصادرات : الثانية . تخفيض الاستيراد ، مما يعني تعويض العجز في ميزان المدفوعات من جانب اخر يتحقق تحويل النفقات من خلال خفض قيمة العملة وتزداد الصادرات لانخفاض اسعارها ثم تنخفض الاستيرادات لارتفاع اسعارالسلع المستوردة وهذا التغييرفي الاسعارالنسبية في معظم الحالات يؤدي الى تحويل وتمويل نمط الانتاج نحوالتوسع في انتاج سلع قابلة للتصدير. وذلك بهدف زيادة ايرادات البلد من العملة الاجنبية. ومن ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات (الشمري 2002 : 13).

المرحلة الثانية :. في هذه المرحلة يتم تطبيق مختلف الاصلاحات الهيكلية الاساسية على المستوى الكلي وتمتد بموجب عمل الصندوق من خمسة الى خمسة عشر عاما وتتطلب السعي بمعدلات عالية الى احداث تغييرات جوهرية في هيكل ملكة وسائل الانتاج واسلوب ادارة الاقتصاد الوطني (

هيفاء 2010 : 308) وتتم متابعة تنفيذها من قبل البنك الدولي في الاجلين المتوسط والطويل وتستند بدورها الى النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها ويتم تحديد هذه البرامج (النجيفي 2002 : 2) من خلال :.

أ . تحرير الاسعار من اهم اجراءات التكييف الهيكلي سواء للموارد والسلع النهائية من قيود الدعم بمعنى ان الاجور تتجاوز اية قيود مؤسسية او قانونية او اجرائية مفروضة على الاسعار المحلية والعالمية .

ب . وهذه الاجراءات تعمل على تحقيق اهدافها باتجاهين :.

الاول : تخفيف العبء عن ميزانية الدولة اي الغاء الدعم عن السلع والخدمات بما في ذلك قطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات .

الثاني : منح الفرصة الكافية لجهاز الاسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده اليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلطة بمعنى كسر اية قيود مفروضة على الاسعار المحلية والعالمية تحرف الية السوق في اداء دورها المفترض في مجالات التحويل والانتاج والتجارة والاستهلاك ضمن الوسائل المتميزة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي والغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين منها (الربيعي 2006 : 5) وتستثني برامج التكيف الهيكلي الاجور من عملية اطلاق الاسعار وكبح جماح التضخم بل ان كثيرا ما تطالب تثبيت الاجر حتى اسمياً اي انها ترفض اسواق العمل الامر الذي يؤدي الى تدهور القيمة الحقيقية للاجور .ولا تنفصل هذه الوصفات الواحدة عن الاخرى لانها تشكل حزمة واحدة لتدخل اثارها . ان القروض الخاصة بالتكييف الهيكلي متوسط الاجل التي يمولها البنك الدولي

وتمتد من خمس الى عشر سنوات وتمتد منذ بدء التسعينات ومستمرة الى يومنا هذا بمعنى انها ما زالت في بدايتها رغم تسارعها وتتكامل سياسات التثبيت القصيرة الاجل للصندوق مع سياسات التكييف الهيكلي متوسطة الاجل التي يضعها البنك الدولي وتعمل المؤسستين بشكل منسق بينهما في كافة المجالات وعادة ما يشترط البنك موافقة البلد على ما يراه الصندوق بخصوص مسألة ما قبل ان يوافق على اعطاء قروضه والعكس صحيح من هنا نشأ مصطلح ((المشروطية المتقاطعة)) التي تنطوي على برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (التكريتي 2010 : 316) .

4. الخصخصة بين المفهوم والاهداف

تتطلب الاصلاحات الهيكلية الاساسية على المستوى الكلي احداث تغيرات جوهرية في هيكل وسائل الانتاج واسلوب ادارة الاقتصاد الوطني فقد اعتمدت الليبرالية الخصخصة كأداة لتطبيق التثبيت والتكيف الهيكلي (الاصلاح الاقتصادي) . تستعرض وفق الاتي : مفهوم ومصطلح الخصخصة :

4 .1 مفهوم الخصخصة :. هي عملية تحويل وادارة المؤسسات المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص وتركه لقوى العرض والطلب . وترتبط التحرير بتقليص القطاع العام وتخليصه من القوى السعرية ببيع بعض اجزائه الى القطاع الخاص لعلاج ضعف الكفاءة الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك اسعار منتجاته لقوى السوق اي العمل على توفير شروط اليه السوق وفق الاطار النيوكلاسيكي .

مصطلح الخصخصة :. ظهر المصطلح للمرة الاولى في كتاب عالم الادارة الامريكي بيردراركر عام 1968 ومما اكسب المصطلح اهميته هو تبني الحكومة البريطانية عام 1979 لاكبر عملية تخصيصية ولفظ الخصخصة الاكثر تداولاً في الاوساط الاقتصادية يرافق العملية تغيرات هيكلية (التكريتي 2010 :316) .وتشكل الخصخصة جزء من عملية تعديل هيكلي في النشاط

الاقتصادي في اطار الهدف الاساس المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية اذ تنطوي تغيرات اساسية في الدور المسند للدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته وخلق وظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الاساسية والخدمات الاجتماعية (خضير 2003 : 4) وتعرف بانها انتقال الوحدات الانتاجية السلعية والخدمية العائدة للدولة والتي تخضع للقطاع العام الى الاشخاص المعنويين والماديين بشكل جزئي او كلي من خلال مرة واحدة او على شكل مراحل او بأسلوب مباشر او غير مباشر وبشكل مخطط ومهيأ له بظروف تمهيدية مما ستؤدي الى اعادة هيكلة الوحدات الانتاجية المعنية ومن ثم العمل على تغيير قوى الانتاج وزيادة ربطها باليات السوق بطريقة تتوافق مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات (خضر 2003 : 4) التحويل من القطاع العام الى الخاص ، يكون ادارة ، او ايجار ، او ايجار ، او مشاركة ، او بيعاً ، او شراء ، حسب ما تعتمده لدول ، او تهيمن عليه قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة او مجال الخدمات العامة وقد تكون عمليات البيع للشركات الاجنبية (عبد القادر 2003 : 102) ولو اردنا تعريف الخصخصة التي اصبحت موضوعاً رئيساً يتم استخدامه في معظم دول العالم . فانها فلسفة حديثة ذات ستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة . فالدولة بالمفهوم الاقتصادي الحديث يجب ان تهتم بالامور والسياسية والادارية والامنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا ، اما سائر الامور فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وفق القوانين والانظمة التي تصنعها الدولة ، وتنظم من خلالها هذا القطاع ولا تعتبر الخصخصة غاية بحد ذاتها هي وسيلة او اداة لتفعيل برامج اصلاح اقتصادي شامل للاوضاع الاقتصادية في دولة ما . فالخصخصة يجب ان تواكبها تغيرات جذرية لمفهوم او

فلسفة مسؤولية الدولة من ادارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص وللخصخصة منظورين :.

الاول . اقتصادي :. وفق هذا المنظور تهدف عملية الخصخصة الى استغلال المصادر الطبيعية او البشرية بكفاءة انتاجية عالية وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة الا في حالات الضرورة القصوى وعبر ادوات محدودة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته .

الثاني . سياسي :. فالخصخصة في هذا الجانب تدعو الى تحديد دور الدولة ليقتصر على مجالات اساسية مثل الدفاع والقضاء والامن الداخلي والخدمات الاخرى .

فالخصخصة تتجاوز بمفهومها المقتصر على بيع اصول او نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وفلسفة جديدة لدور الدولة .(عبد القادر 2003 : 102) .

وعليه يمكن القول بان الخصخصة هي عملية اصلاح جذرية وايديولوجية تهدف الى اعتماد الية السوق واعتماد اساليب جديدة لادارة الشركات وهي من اشد انواع التدخل السياسي ضرراً ..

يعتبر المؤيدين للخصخصة انها تهدف الى زيادة الكفاءة وتحسين الجودة وخفض الكلفة وزيادة الانتاج .وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفها والموقف منها واهدافها كلاً حسب منظوره الفكري منها وقد عقدت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الوكالات الدولية اكثر من خمسمائة مؤتمر دولي لتبني عملية لتبني عملية الخصخصة باعتبارها اداة الليبرالية لتحقيق الية السوق .

2. 4 . اهداف الخصخصة

1. تطبيق اللبرالية الاقتصادية لدول الجنوب المنفذة للخصخصة وربطها بعيدا عن المنهج التنموي . الخصخصة ستحقق الاهداف التي حرصت عليها الرأسمالية بامتلاك الاصول الثابتة وغير الثابتة لدول الجنوب والتي ستتمكن من تحقيقها فعملية البيع للقطاع الخاص المحلي سيصطدم بحقيقة

عدم امتلاك رؤوس اموال كبيرة من القطاع المحلي لاستيعاب تحول ملكية الدولة وسيتيح ذلك المجال للشركات متعددة الجنسيات الدخول من الباب المفتوح والسيطرة على اقتصادات دول الجنوب واستغلال امكانياته المادية لتحقيق معدلات عالية من الارباح والاستثمارات في تلك الدول

2. ربط عملية القروض وجدولتها من قبل صندوق النقد الدولي بمدى التقدم في مجال عملية الخصخصة ، لتحقيق اهداف الاقتصاد الرأسمالي وليس طبقا لاعتبارات الكفاءة ، خاصة ما يتعلق بنقل مقومات السيادة الاقتصادية ، من سلطة الدولة الى سلطة المؤسسات الدولية ، وبذلك يستلب من الدول التي تطبق الخصخصة سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي السيادي وسيؤدي هذا الى :.

أ . ازالة كل التشريعات والقوانين في دول الجنوب التي تعيق تطبيق الليبرالية .

ب . تحديد قواعد السلوك واساليب الادارة الاقتصادية المطلوب اتباعها من دول الجنوب.

ج . اعادة هيكلة الديون ، واعتبار الخصخصة الحل لازمة الديون وتخفيف عبء الدين ، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات واستبدال الدين ، باصل انتاجي سيقلل من حجم المدفوعات الخارجية في الاجل القصير . وستنمي هذه المدفوعات في الاجل الطويل على شكل تحويلات وفوائد ، ورؤوس اموال اجنبية ، التي ستستمر وسيؤدي هذا الى زيادة التبعية . فالمديونية الحكومية تعد الاداة الاساسية المستخدمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات تسريب جزء من الفائض الاقتصادي للدول الرأسمالية (التكريتي 2010 . 319317) . خلاصة ما تقدم فان سياسة الاصلاح الاقتصادي اقتصر دورها على معالجة الاختلالات والازمات المالية والنقدية لدول الجنوب وعدم الاهتمام بالاوضاع الاقتصادية المتردية لدول الجنوب وما تعانيه حراء التخلف والتبعية وتعد الخصخصة الخطوة التمهيدية والضرورية لتطبيق العولمة الاقتصادية فلا عولمة اقتصادية من غير خصخصة وقد اسهمت سياسة مؤسسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى تعطيل الصناعات

المحلية وخفض معدلات الاحور الحقيقية والى الفقر نتيجة تسريب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل .

المبحث الثاني /اثار سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة

يتناول المبحث مفهوم اثار سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة عبر عدد من المؤشرات الاقتصادية الناجمة مع عرض لمفهوم البطالة ومشاكلها وآثار سياسة الاصلاح والخصخصة

اولا : مفهوم البطالة واشكالها

1. مفهوم البطالة . تعني بشكل عام تعطيل جزء من قوة العمل الكلية ، (من العرض الكلي للعمل بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محدودة) يعود بعدها المتعطل عن العمل الى العمل ، وعليه تحديد مفهوم البطالة يعني (زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي) واستنادا لما سبق فان مفهوم البطالة هو مفهوم نسبي ايضا الى حد ما على الرغم من امكانية قياس حجمها بالمعدلات الشهرية او السنوية وغالبا ما يستدل على عدد العاطلين عن العمل في الاقتصادات المتقدمة التي تمتلك اسواقا متطورة للعمل في قوائم العاطلين والمتوفرة لدى الوكالات او مكاتب الاستخدام (ج اكلي 1984 : 231) ومفهوم البطالة عند (جان باتست ساي) بعرقلة التداول نتيجة وجود كمية من البضائع لا تتمكن من الوقوع على المستثمرين وعندئذٍ تتوقف الالات الكثيرة عن العمل في المصانع ، ويصبح حينها كثير من العمال في حالة بطالة (حسن 2000 ، 11) وتعني البطالة نقص التشغيل ، سواء بقلة الوظائف او عدم توفرها او وجود وظائف غير ملائمة ، والتي لا تحقق حاجة الفرد من الموارد الاساسية من غذاء وملبس ومسكن فهي قضية جوهرية من الناحية الاقتصادية ، وتعد البطالة مؤشرا اقتصادياً أساسياً ، في التعرف على حلبة الاقتصاد ويشترط في البطالة ثلاث شروط :.

أ . ان يكون قادراً على العمل ويبحث عنه ولكنه لا يجده .

ب . بنتظر الاستدعاء مرة اخرى للعمل في قائمة الاستغناء الموقت .

ج . ينتظر للحصول على عمل خلال فترة محددة (ج اكلي 1984 : 231) يُعرف البطال من هو العاطل عن العمل ، فمنظمة العمل العربية تعرف البطالة ((كل من هو فادر عن العمل وراغب فيه ، ويبحث عنه عند مستوى الاجر السائد ، ولكن دون جدوى)) والعاطلين عن العمل لا يشكلون فئة متجانسة ، بل فئات عدة ، تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة ، وطول فترة البطالة ، ومدى المعاناة من البطالة وبالتالي فهناك اسس عديدة يمكن الاستناد اليها لتقسم العاطلين . فمنها ما يعتمد على الجنس (ذكور . اناث) او على الاساس الجغرافي . الريف والحضر او على اساس العمر او نوع التعليم والمستوى الدراسي (النيل 2005 : 1) .

2. اشكال البطالة :.

1 . 2 البطالة الاحتكاكية(ج اكلي 1984 : 104 . 107) :هي نتيجة عدم توافق فرصة العمل المتاحة في الاماكن مع رغبات العاملين وعاملون يبحثون عن مهن تتلائم وخبراتهم في مكان آخر

2 . 2 البطالة الهيكلية : ترتبط بالتغيير الناجم عن النمو السكاني ودخول اعداد كبيرة من الشباب لسوق العمل يرافق ذلك عدم التوافق بين مؤهلاتهم ومتطلبات السوق .

3 . 2 البطالة الفنية : تحصل لعدم التوافق بين التخصص المهني والوظائف الشاغرة والمتاحة بفعل التقدم التكنلوجي الذي يطرأ على اساليب الانتاج .

4 . 2 البطالة المقنعة او السافرة : تبرز نتيجة وجود اعداد كبيرة من العمال تزيد عن مستوى الانتاج فالانتاجية الحدية للعامل تكون صفر وتنتشر في القطاع الزراعي وعدم استغلال العامل لكل طاقاته الانتاجية خلال عمله في القطاع العام .

5 . 2 البطالة الموسمية (د. محمد 2011 ، 93 . 94) :

تنتشر في قطاع الزراعة والبناء والتشييد ، لعدم توفر التكنولوجيا المتقدمة التي تحد من الظروف المناخية المؤثرة على العمل ، وقد عالجت الدول المتقدمة لهذا النوع من البطالة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، وتدريب العاملين في الانشطة الموسمية لاكثر من مهمة. وفي دول الجنوب فالمعالجة مرهونة في الاسراع بالتنمية وكلما استخدمت التكنولوجيا المتقدمة كلما يتلاشى هذا النوع من البطالة في دول الجنوب.

6 . البطالة الإقليمية : تحدث نتيجة تعرض احدى الصناعات المهمة المتمركزة في اقليم ما الى التدهور والاغلاق من دون اسباب اقتصادية .

7. البطالة القطاعية : تحدث في قطاعات دون اخرى بسبب اعتمادها على المواد الاولية غير المتوفرة محليا وصعوبة استيرادها من الخارج لاسباب منها عدم توفر الموارد المالية اللازمة مما يؤدي الى توقف العملية الانتاجية بشكل جزئي او كلي لغاية تأمين المادة لها .

8. الباطلة الدائمة : هي نتيجة كثرة ايام العمل في السنة تفوق عن ايام العمل منها وتحدث جراء الاصابة بحوادث العمل وذوي العاهات الدائمة .

9. البطالة الدورية : ناتجة عن دورية النظام الرأسمالي من الانتعاش وبين الانكماش ، والازمة الاقتصادية التي ينتج عنها توقف التوظيف والناتجة عن الازمة وتسريح اعداد كبيرة من العمال وعدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل لحين انتهاء الازمة الاقتصادية .

10. البطالة الاجبارية : وهي التي يفضلها العاطل عن العمل ويفسر وجوبها لعوامل غير مقنعة للطرف الاخر ، حيث ان العامل يبحث عن العمل ويرغب فيه لكنه لا يجد الفرصة المناسبة او العمل المطلوب.

11. البطالة القسرية : بشكل عام برز هذا الشكل من البطالة في الدول العربية اثر تطبيق سياسة الاصلاح واداتها الخصخصة حيث واجهت الموارد البشرية بشكل عام والقوى العاملة خاصة تحد جديد من البطالة ، مستهدفا الطاقات العاطلة منه جراء تحويلها الى طاقات معطلة قسراً عن طريق فقدان العاملين لفرص عملهم في المؤسسات التي تم تحويلها الى القطاع الخاص . كما زاد هذا النوع من البطالة اثر غزو العراق وفقدان العاملين لفرص عملهم في الدوائر المنحلة او الدوائر التي تعرضت للتدمير اضافة الى العنف والتهجير القسري سواء داخل العراق وخارجه مما افقد القوى العاملة فرصها في العمل اضافة الى اسباب اخرى والتي قيدت العمل وانتقال عناصر الانتاج كل هذه الظواهر وغيرها ساهمت في خلق وتكوين البطالة القسرية (د. محمد 2011 : 93 . 94) .

ثانيا . اثار سياسة الاصلاح والخصخصة

1. المؤشرات الاقتصادية : اشتركت الدول العربية في تبني الخصخصة كأحد عناصر الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة على الرغم من وجود تفاوت في تبني الخصخصة وطريقة التنفيذ فبعض الدول قطت شوطا ودول ما زالت في بداية الطريق واخرى لم تبدأ بعد بهذه العملية ، فما تم انجازه لم يتجاوز 10% من الخصخصة (د. العاني 2006 : 2) في الدول العربية وقد نجم عن عملية الخصخصة نتائج سلبية انعكست على التوظف والبطالة من خلال المؤشرات التالية :.

1.1 العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة : هناك ارتباط كبير نظريا بين معدلات النمو الاقتصادي وتغيير نسبة البطالة ، فمعدل النمو الاقتصادي المرتفع يدل على حاجة الاقتصاد الى ايدي عاملة يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون من الفترات السابقة ، وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة على زيادة نسب البطالة نتيجة فقدان

وظائف العمل بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد الى انخفاض في خلق وظائف عمل جديدة (أ.د. مختاري بلاسنة : 1) وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسب التشغيل ⟵ انخفاض البطالة

1.2 لقد اتسم معدل نمو الناتج المحلي في الدول العربية بعدم الاستقرار ويمكن النظر الى ذلك من حلال الجدول رقم (1) حيث نجد، بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.7% و 5.4% و 5.7% للاعوام 1990 و 1995 و 2000 على التوالي وانخفض الى 1.6% عام 2009 ليرتفع الى 5.5% عام 2010 وفي عام 2013 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الى 3.6% والى 2.5% عام 2014 ويعود عدم الاستقرار هذا الى الاتي :.

أ . ارتفاع الناتج المحلي سببه ، انعكاس التطورات الاقتصادية العالمية في سوق النفط العالمية حيث كان لها اثراً ايجابيا على الدول المصدرة للنفط ، كما استفادت منها الدول العربية غير النفطية من خلال زيادة تحويلات العمالة العربية العاملة الى دولها غير ان ارتفاع اسعار النفط كان له تأثيراته السلبية لانخفاض الدخل الحقيقي للفرد ونتيجة لارتفاع التضخم لزيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الانتاج وارتفاع اسعار الفائدة .

ب . ويعود انخفاض معدل الناتج المحلي بعد عام 2009 الى تداعيات الازمة المالية العالمية لعام 2008 لارتباط العملة النقدية لعدد من الدول العربية بالدولار وتأثير ذلك على اقتصاداتها .

ج . الظروف السياسية في كل من سوريا وليبيا وتداعياتها اعتباراً من عام 2010 وما بعدها .

د . تراجع اسعار النفط وانعكاس التطورات الاقتصادية على مختلف الدول خاصة بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط وتأثير ذلك سلباً على المالية العامة وعلى الانفاق العام والخاص في الدول المصدرة للنفط بينما تأثير ذلك ايجابياً على الدول المستوردة للنفط من خلال الانخفاض

النسبي لتكاليف استيراد النفط ومشتقاته خلال العامين 2013 و 2014 وقد كان لانخفاض اسعار النفط تأثيره الكبير على دول مجلس التعاون الخليجي في حين كان تأثيره على بقية الدول العربية الاكثر تضرراً (التقرير الاقتصادي 2015 : 30) . وعليه فالنمو الاقتصادي المتزايد الذي لا يقابله نمواً متزايداً في حجم قوة العمل العربية بالوتيرة ذاتها سينجم عنه عدم مواكبة معدلات التوظف من ناحية ، والزيادة الكبيرة في نمو قوة العمل العربية من ناحية ثانية واتساع الفجوة بينهما .ما تقدم فان عدم استقرار معدل نمو الناتج المحلي كان من نتائجه ان الدول العربية ظلت غير قادرة على خفض معدل البطالة واستيعاب الداخلين الى العمل والعاطلين فيه .

جدول(1)معدل نمو الناتج المحلي الانمائي للدول العربية من (1990 – 2014)

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
1990	4.7	2001	2.3	2008	5.7
1995	2.3	2002	2.2	2009	1.6
1996	9.3	2003	7.3	2010	5.5
1997	3.7	2004	6.7	2011	5
1998	3.4	2005	5.7	2012	4.6
1999	7.3	2006	6	2013	3.6
2000	5.4	2007	5.1	2014	2.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2011 و 2012 و 2013 و 2015

صفحات متفرقة

1.3 زيادة قيمة المديونية العامة الخارجية في ذمة الدول العربية المقترضة وخدمة الدين العام للاعوام 2002 و 2005 2019 و 2013 و 2014 كما بين ذلك الجدول ((رقم 2)) ونفس

الوضع ينطبق على المستوى الجزئي للدول العربية بنسبة 06% لعام 2010 ويأتي هذا الارتفاع لتزايد حاجة الدول العربية الى الاقتراض من الخارج لمواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية لعام 2008 على اوضاع ماليتها العامة كما ارتفعت خدمة الدين العام بنسبة 6% عام 2010 (التقرير الاقتصادي 2011 : 239) كما ارتفع اجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة طفيفة في عام 2014 بعد ان سجل ارتفاعاً كبيراً في عام 2013 بلغت بنسبة 13.3% فقد زادت المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة من 205.4 مليار دولار نهاية عام 2013 الى 206.8 مليار دولار في عام 2014 وتعود زيادة المديونية الى لجوء بعض الدول للاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي والى تغير اسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار . وقد اثرت مجموعة من العوامل على اوضاع المدينوية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة عام 2014 لاستمرار تداعيات التحولات السياسية في بعض الدول العربية وقد القت بظلالها على الاوضاع الاقتصادية على الدول العربية المقترضة مما انعكس سلبا على اداء المالية العامة فيها وبقيت معظم الدول المقترضة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز كما شكل ارتفاع اسعار النفط عبئا على الدول المقترضة المستوردة للنفط مما زاد من اعتمادها على الاقتراض الخارجي اما خدمة الدين العام الخارجي فقد ارتفعت في الدول المقترضة كمجموعة بنسبة 29.6% عام 2014 لتبلغ 19.3 مليار دولار ان ارتفاع حجم المديونية في الدول العربية المقترضة يعود للظروف السياسية الاقليمية التي اثرت على وتيرة النشاط الاقتصادي للدول العربية اضافة الى ارتفاع خدمة الدين العام (التقرير الاقتصادي لعام 2015 : 242.240) .

جدول رقم (2)اجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة / مليون دولار 2002– 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2013	2014
اجمالي ديون	1.400.500.4	149.268.2	153.553.2	148.051.2	141.254.3	164.642.3	158.397.1	163.198.7	172.940.9	205.443	206.780

الجدول : اعداد الباحثة/المصدر . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 الملحق 6/9 وعام 2011 الملحق 7/9 وعام 2015 الملحقان 6/9 و 7/9

جدول (3)اجمالي خدمة الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة / مليون دولار 2002 . 2014

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2013	2014
اجمالي خدمة الدين	14.692.4	18.030.2	19.727.1	19.732.9	28.635.4	15.963.6	442.637.3	4.542.7	14.632.6	15.231	19.275

الجدول : /المصدر . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 الملحق 7/9 وعام 2011 الملحق 7/9 وعام 2015 الملحقان 6/9 و 7/9

ما تقدم فالاصلاح الاقتصادي هو اول مشروع اممي محدود وواضح المعالم لتحقيق هيمنة الدول الرأسمالية على العالم (العولمة) .

1.4 القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في الدول العربية :.

ان ارتفاع مؤشر القوى العاملة يعد ايجابيا في الدول العربية التي يتحقق لها ذلك وبالعكس عندما تنخفض نسبتها بمختلف تقسيماتها ومن الجدول رقم (4) نلحظ الاتي :.

تراجع نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان من اعلى نسبة (41.2%) عام 1990 الى 33.2% عام 2013 في ذات الوقت تراجع معدل نمو القوى العاملة من 3.6% عام 1990 الى 2.6% من عام 1995 الى عام 2013 .

وعن مجموع العاملين في القطاعات الاقتصادية نلحظ الاتي :.

1. القطاع الزراعي : وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع الى قوة العمل 33.6% للاعوام 1990 . 1995 و2000 تراجعت الى 20.6 عام 2013 . وقد انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع من 33.6 عام 1995 الى 20.6 عام 2013 بالرغم من ان مجموع السكان الزراعيون في الدول العربية بلغ 84.5 مليون نسمة اي نحو 22.4% من اجمالي عدد السكان ويعود تراجع القوى العاملة في القطاع الزراعي الى ادخال التقنيات الحديثة وقلة الدعم الحكومي نتيجة سياسة الاصلاح التي طبقتها الدول العربية (تونس المغرب . الاردن ومصر والجزائر وسوريا) اضافة للهجرة من الريف الى المدينة لتدني مستوى الخدمات الاساسية وانخفاض مستوى المعيشة وعدم توفر فرص عمل كافية وقلة الاجور مقارنة بالقطاعات الاخرى وعدم توزع الاستثمارات بالرغم من استيعاب هذا القطاع الى ربع القوى العاملة الاجمالية فضلا عن تذبذب الانتاج لارتباطها بالظروف المناخية والطبيعية وقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع (التقرير الاقتصادي 2010 و 2015) وتعد الهجرة من اخطر التحديات للتنمية الزراعية وزيادة تكاليف الانتاج الزراعي وتراجع الاستثمارات في هذا القطاع (التقرير الاقتصادي 2015 : 69) .

جدول رقم (4)التوزيع القطاعي للقوى العاملة ومعدل نموه في الدول العربية للاعوام

1990 ، 1995 ، 2000 ، 2005 ، 2010 ، 2012 ، 2013

السنة	مجموع السكان	نسبة القوى العاملة الى	معدل النمو للقوى العاملة	نسبة العاملين في	نسبة القوى العاملة في

	مليون نسمة	مجموع السكان	%	القطاع الزراعي الى قوة العمل %	القطاع الصناعي الى قوة العمل %	قطاع الخدمات الى قوة العمل %
1990	218.739	41.2	3.6	33.6	19.1	43.3
1995	247.5	35.2	3.5	33.6	19.3	47.1
2005	311.472	38.2	3.4	28.8	16.3	55
2006	318.511	38.4	3.2	27.7	16.5	55.8
2007	326.112	38.2	3.2	25.2	15.4	59.4
2009	346.241	39.-	3.2	22.9	17.6	59.5
2010	353.756	34.5	3.1	22.3	16.9	60.8
2012	362.-	36.1	2.6	21.1	16.8	61.5
2013	372.-	33.2	2.6	20.6	14.4	62.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ملحق 17/1

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ملحق 15/2

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 ملحق 17/2

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ملحق 17/2

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 ملحق 17/2

2. القطاع الصناعي : من الجدول رقم (4) نلحظ :.

أ . تراجع نسبة العاملين من هذا القطاع من 19.1% و 19.3% للاعوام 1990 و 1995 على التوالي لتصل الى 17.4% عام 2013 . وقد تفاوتت نسبة العاملين في هذا القطاع الى اجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات من دولة لاخرى (التقرير الاقتصادي 2015 : 76) .

3. قطاع الخدمات من الجدول رقم (4) فقد استأثر هذا القطاع على النصيب الاكبر من القوى العاملة فقد وصل من (47% و –.55% و 59.5%) للاعوام (1990 و 2005 و 2009) على التوالي ارتفعت لتصل الى 62.9% عام 2013 .وعلى المستوى الجزئي فان نسبة القوى العاملة في هذا القطاع تتجاوز 74.0% في دول مجلس التعاون والاردن وليبيا مقارنة مع بقية الدول العربية ويلعب قطاع الخدمات دوراً كبيراً في استخدام العمالة اذ يشكلون الثلث في مصر والاردن والربع في الجزائر ومن 10% . 20% في كل من تونس والمغرب (التقرير الاقتصادي 2009 : 36) واسباب ذلك يعود لعدة عوامل . التطور في تقنيات الانتاج والتوسع في الاستثمار من هذا القطاع مقابل محدودية في قطاعي الزراعة والصناعة(التقرير الاقتصادي 2008 : 96)

5. 1 البطالة في الدول العربية :تعد البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية التي تزايدت معدلاتها وشمولها لفئات لم تعهدها قبل سياسة الاصلاح الاقتصادي والخصخصة .

فيما يلي واقع وتطور البطالة في الدول العربية :.

اولاً . واقع وتطور البطالة في الدول العربية . لقد ساهمت التطورات والعوامل الخارجية التي شهدتها الدول العربية الى ارتفاع معدل البطالة في الدول النفطية ، فمن المؤكد ان انخفاض معدل النمو وانخفاض الانفاق الاستثماري في موازناتها العامة ، فضلا عن انخفاض ناتج القطاع النفطي كان له اثار سلبية ، على التشغيل ، بتلك الدول ، اما الدول المستوردة للنفط فقد تأثرت سلباً لانخفاض تحويلات العاملين والاستثمار الاجنبي ، المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون هذا بالاضافة الى تأثير التطورات الداخلية في الدول العربية اعتبارا من عام 2010 على معدلات التشغيل فقد ارتفعت البطالة وعودة العمالة من ليبيا في ظل عدم الاستقرار الذي شهدته انعكس على باقي دول المجموعة خاصة مصر وتونس كما انعكس تباطؤ النمو بمنطقة اليورو سلباً على التشغيل في دول

المغرب العربي للارتباط الكبير بين الجانبين (التقرير الاقتصادي 2015 : 23) .لقد ارتفع معدل البطالة في الدول العربية التي شهدت احداثاً من عام 2010 جراء توقف الانتاج واغلاق المؤسسات وتراجع تدفق الاستثمارات الاجنبية وتراجع الصادرات وتفاقم عجز الموازنات وانخفاض احتياطي النقد الاجنبي نتيجة الاحداث التي شهدتها تونس وسوريا وليبيا واليمن ومصر . فقد ارتفع معدل البطالة في هذه البلدان (التقرير الاقتصادي 2015 : 46) والجدول (5) يبين حالات الارتفاع للبطالة فقد احتلت السعودية المرتبة الاولى اذ بلغت من 5.7% عام 2014 الى 6.9% عام 2005 تليها الكويت بالرغم من تباين الكثافة السكانية وم تملكه من موارد مالية اضافة الى اعتبار دول الخليج من الدول المستقبلة للعمالة من الناحية النظرية تفسر البطالة بنقص النمو والاستثمار لاستيعاب الاعداد الكبيرة لطالبي العمل وتركيزها بين الباحثين عن العمل لاول مرة والافتقار الى بيئة اعمال مساندة للتشغيل في القطاع الخاص وضعف قدرة العاطلين عن العمل لانشاء مشاريع (التقرير الاقتصادي 2011 : 42) الى جانب الضغوط الديمقراطية فهناك ضغوط اخرى من اهمها تذبذب وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأكل قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية وضعف طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الاعمال وعدم التكافؤ بين المميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام وتلك الي يمكن ان يقدمها القطاع الخاص . خاصة ما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات العمل في هذا القطاع كما ان حالة عدم الاستقرار في كل من العراق وفلسطين والصومال تفسر ارتفاع معدلات البطالة هذا من ناحية اضافة الى ضعف الامكانيات وتواضع القاعدة الاقتصادية من ناحية اخرى تحد من قدرة الدول محدودة الدخل وضعف امكانياتها مثل موريتانيا والسودان واليمن (التقرير الاقتصادي 2015 : 47) .

جدول رقم (5)معدل البطالة في الدول العربية للاعوام 2004 . 2014

السنة / الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2001	2012	2013	2014
الاردن	18.8	–	.	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9
الامارات	3.0	.	.	3.2	4.–	4.3	4.–	4.3	4.2	4.2	4.0
البحرين	3.1		1.3	4	4.–	4.–	3.8	3.7	7.4		
تونس	15.0	.	14.3	14.1	14.–	13.3	13.–	18.9	16.7	15.3	15.3
الجزائر	24.3			13.8	11.3	10.2	10.–	10.–	11.–	9.8	10.6
جيبوتي	9.0	.	.	.	9.5				54		
السعودية	.	6.9		5.6	5.–	5.4	5.3	5.4	5.5	5.6	5.7
السودان	17.–				20.7						19.4
سورية				8.4	8.4	9.12	8.4	8.1	25.–	35.–	35.–
الصومال	16.3	25.–	.	34.7						11.–	
العراق	28.0				15.9	.	.	.	.	.	
عمان	7.1	7.5							7.9		
فلسطين	.	.	23.6	21.7	26.6	24.5	23.7	26.9	23.–	23.4	23.3
قطر	2.3	.	–	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3
الكويت	.	.	–	1.7	1.7	1.6	2.1	2.1	1.7	1.8	4.7
لبنان	10.5	8.3							10.–		
ليبيا	17.5	10.–							19.5		
مصر		8.8	10.6	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.–	13.1	13.4
المغرب	16	.		9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.–	9.2	9.9
موريتانيا	12.5	22.–								30	
اليمن	.	16.3		15.9	15.7	15.–	16.–	18.–	18.–	17.4	20.4

المصدر : صندوق النقد العربي واخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 / ص55 وملحق 18/2

صندوق النقد العربي واخرون . التقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام 2007 . 2014 صفحات متفرقة

وعند مقارنة البطالة في الدول العربية مع دول العالم نجد انها وصلت بنسبة (14.6) عام 2010 ، وهو اعلى من المعدل العالمي البالغ (5.6%) ويزداد معدل البطالة في الدول العربية بنسبة (3%) سنوياً . وتتجاوز نسبة الشباب العاطلين عن العمل (5%) من مجموع العاطلين للعام 2010 (التقرير الاقتصادي السنوي 2011 : 42) . مما يتطلب توفير اكثر من مليون

وظيفة اضافية سنوياً للقضاء على البطالة ، ومما يزيد من حدة التحديات التي تواجه الدول العربية هو (60%) تقريباً من سكانها ممن هم دون سن الخامسة والعشرين مما يعني ان البطالة في الدول العربية هي الاسوء من جميع اقاليم العالم . لتصل الى (80) مليون عاطل عام 2025 مما يتطلب من الدول العربية ضخ (70) مليار دولار لرفع معدل النمو الاقتصادي من (3% . 7%) لاستحداث ما لا يقل عن (5) ملايين فرصة عمل سنوياً للتغلب على البطالة لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل وهذا يفوق معدل النمو الحقيقي في العديد من الدول العربية خلال العقود الاربعة الماضية (التقرير الاقتصادي 2011 : 42).

1 . 5 . 1 البطالة ومعدلات نمو السكان : يبلغ اجمالي السكان في الدول العربية 378 مليون نسمة عام 2014 يشكلون (5%) من سكان العالم وعلي صعيد الدول الغربية فرادى فقد وصل معدل السكان لعام 2014 اعلى مستوياته في قطر اذ بلغ (9.3%) ويزيد معدل نمو السكان في عمان والكويت وليبيا والسودان وجيبوتي ..3% في حين تمكنت الاردن والعراق ومصر وموريتانيا واليمن من تحقيق معدلات نمو مقبولة بحكم سياستها الخاصة بتنظيم الاسرة حيث يتراوح معدل النمو السكاني فيها (2.2%) و (2.9%) ووصل لنسب تتراوح بين (1.5% . 1.8%) في الجزائر وتونس والمغرب والامارات وسورية ووصل لادنى مستوى له في لبنان والبحرين ليبلغ (0.6% . 0.2%) على التوالي (التقرير الاقتصادي 2015 : 44 . 45) من معدل النمو المرتفع ادى الى ارتفاع القاعدة الفنية بين السكان فالفئة العمرية دون 15 سنة تشكل 35.8% بعد ان كانت تمثل ثلث السكان وكبر حجم هذه الفئة من السكان تتطلب زيادة الحاجة للتوسع في برامج التنشئة ورعاية الشباب وتوفير فرص عمل لهم .

جدول رقم (6)نسبة البطالة بين الذكور والاناث والشباب طالبي العمل لعام 2014

الدولة	السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين بالالف	عدد العاطلين الذكور بالالف	عدد العاطلين الاناث بالالف	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الاناث	نسبة الاناث بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة طالبي ؟؟؟؟	نسبة العاطلين اكثر من سنة
الاردن	2014	11.9	173.6	122..	51.7	10.1	20.7	29.8	49.7	40.6	46.7	37.9
الامارات	2012	3.8	232.-	118.1	113.9	2.4	10.8	49.1	33.8	4.6	76.6	.
البحرين	2012	7.4	6.8	2.2	4.5	1.1	4.1	67.1	54..	.	.	.
تونس	2014	15.3	653.8	196.2	257.6	13.9	24.2	39.4	40..	32.9	54.9	71.9
الجزائر	2014	10.6	1157..	752..	320..	8.3	16.3	31.6	42.7	14.3	62.1	60.8
جيبوتي	2012	54..	150..	.	.	.	.	.	62.2	.	.	.
السعودية	2014	5.7	632.6	259..	204..	2.8	20.7	57.8	40.8	58.8	88.8	13.9
السودان	2014	19.4	1930..	.	.	1.4	17.1	41.9	73..	9.4	70..	.
سورية	2012	10.8	866.3	.	.	.	.	.	.	.	.	.
الصومال	2007	34.7	1747.6	.	.	.	.	.	.	.	.	.
العراق	2013	11..	653..	.	.	7..	13..	24..	18..	.	.	.
عمان	2012	7.9	153.3	.	.	19..	39	64.3	64..	16.5	90..	.
قطر	2013	0.3	6.5	1.5	2.4	0.1	2.8	73..	37.4	39.8	81.5	34..
القمر	2012	22..	47.6	.	.	.	.	.	30..	.	47..	
الكويت	2014	4.7	15.2	1.2	14..	.	.	82.4	35.1	12.4	.	61.4
لبنان	2012	1.1	108..	56.1	130.9	5..	10.4	40.5	51.2	36.6	46..	31..
ليبيا	2012	19.5	298.5	.	.	21..	18..	.	.	.	98..	.
مصر	2014	13.	3600..	1019..	1356..	9.6	24.	43.1	53.9	32.6	73.	

		4				7				7		
المغرب	2014	9.1	1100..	779.9	120.1	8.1	9.8	29.1	32.8	18.9	51.9	66.8
موريتانيا	2013	30..	5200	302.6	217.4	23.9	44..	41.8	.	.	.	.
اليمن	2013	17.4	1000..	530..	251..	11.5	48.9	25.3	28..	.	.	.

المصدر . التقرير الاقتصادي لعام 2015 الملحق 2 / 8

2 . 5 . 1 البطالة بين الشباب والجامعيين . الجدول رقم (6) يوضح الاتي :ارتفاع نسبة الشباب العاطلين (73) و (64%) و (62.2%) و (54%) و (54%) و 53.9% و (51.2) في السودان وعمان وجيبوتي والبحرين ومصر ولبنان على التوالي وارتفعت نسبة الشباب العاطلين عن العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وتمثل بطالة الشباب في الدول العربية اعلى معدلات البطالة في العالم ومن خلال الجدول يمكننا ان نتعرف على حقيقة ان تفوق بطالة الشباب كافة في هذه الدول عن معدلات البطالة العامة والاستنتاج الرئيس يكمن في حقيقة ضعف تفعيل المشاركة الاقتصادية لاهم فئة نشطة في الموارد .

3 . 5 . 1 تعاني فئة خريجي التعليم العالي من اعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الاخرى مما دفع لاعداد متزايدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم ويشير الجدول رقم (6) الى ارتفاعها في كل الدول العربية منها دول مجلس التعاون اضافة لطالبي العمل لاول مرة ونسبة العاطلين لاكثر من سنةكماترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية وتتجاوز معدلات البطالة المقنعة كثيراً معدلات البطالة السافرة بين المواطنين (د. عبد المنعم 2005 : 2) .

4 . 5 . 1 البطالة بين الذكور . يبين الجدول رقم 6 ارتفاع معدل البطالة بين الذكور لعام 2014 ويعود ذلك لعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل وصعوبة مقارنة الميزات

المالية والعينية المقدمة من القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وتواضع بيئة الاعمال في القطاع الخاص (التقرير الاقتصادي 2014 : 42) .

5 . 5 . 1 البطالة بين الاناث : الجدول رقم (6) يبين ارتفاع معدل البطالة بين الاناث لعام 2014 فما تزال حصة القوى العاملة منخفضة اذ لا تتجاوز 22.2% لسنة 2013 وهذه النسبة هي الادنى بين الاقاليم الرئيسية الاخرى في العالم وتتدنى حصة المرأة في كل من قطر واليمن والعراق بينما ترتفع في جيبوتي والقمر والسودان وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس (التقرير الاقتصادي 2015 : 54) .

1. الاستنتاجات

1. ان تطبيق برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي هي عملية مفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي المرحلة الاولى لتطبيق العولمة في دول الجنوب في اطار تجاوز المديونية ومعالجة الاختلال في النمو والتنمية .

2. تعد عملية التكييف الهيكلي ضرورية في حالة تطبيقها ضمن سياسات وطنية مستقلة والاستفادة من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتجاوز مشكلة الاختلال في اقتصادات دول الجنوب.

3. ان تطبيق سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين لها اثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وقد اصبحت الخصخصة دعوة اساسية للانتقال الى اقتصاد السوق .

4. تزايد مشكلة البطالة في الدول العربية واسقرارها وتشعبها وتعقدها يوماً بد آخر لا سيما بعد قيام الحكومات العربية بتبني الخصخصة كأحد عناصر الاصلاح الاقتصادي على الرغم من تفاوت الدول العربية في قبول وتبني الخصخصة ومراحل تنفيذها .

5. النمو المتزايد في حجم قوة العمل العربية بنسبة 3% سنوياً من حجم السكان والذي لم يقابله نمو اقتصادي للناتج المحلي الاجمالي بالوتيرة ذاتها مما نجم عنها عدم مواكبة معدلات التوظف مما يؤكد ذلك تراجع نمو القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية وتقلص التوظف في القطاع العام اضافة الى افتقار بيئة الاعمال المساندة للتشغيل في القطاع الخاص .

6. بلغ معدل البطالة في الدول العربية 14.6% وهو الاعلى مقارنة بالعالم الذي تصل نسبة البطالة فيه 6.2% ويتزايد معدل االبطالة سنوياً بنسبة 3% في الدول العربية مما يجعل البطالة تشكل احد اكبر التحديات فحوالي 60% من سكانهم دون سن الخامسة والعشرين من العاطلين وتتركز البطالة بين الشباب والنساء والباحثين عن العمل لاول مرة مما يجعل البطالة هي الاسوء بين جميع اقاليم العالم فالتوقعات المستقبلية يشير الى تزايد البطالة لتصل الى 80 مليون عاطل عام 2025مما يتطلب من الدول العربية رفع معدل النمو الاقتصادي بين (3 . 7%) لاستحداث ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً للتغلب على البطالة واستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل .

7. شملت البطالة دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاعها بين صفوف الشباب والمرأة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية بالرغم من تباين الكثافة السكانية وما تملكه من موارد مالية فضلاً عن اعتبارها من الدول المستقبلة للعمالة .

2. التوصيات

1. من المناسب تطبيق برامج التكييف الهيكلي على مراحل وفق برنامج وتسلسل زمني وعملي للمبادئ التي يشملها الاختلال في التوازن لا ان يتم تطبيقها مرة واحدة وبما يتلائم والاوضاع الاقتصادية الحرجة التي تعاني منها تلك الدول من اجل تجاوزها .

2. ان المديونية التي تواجه الدول العربية لا يمكن الحد منها وتطويقها الا باعادة هيكلة اقتصاداتها وهذه الهيكلة تتطلب تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي بما يتوافق والواقع الذي تعاني منه تلك الاقتصادات .

3. ضرورة الشروع بدراسات مقارنة بين واقع المشاريع قبل خضوعها للتحويل وبعده لتشخيص الايجابيات والسلبيات وايجاد الحلول الممكنة على اعتبار ان هذه المشاريع ثروة قومية لا يمكن التخلص عنها .

4. اهمية زيادة فرص التشغيل للعاطلين عن العمل ولمواجهة الاثار السلبية لسياسة الاصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي الاتي .

5. اهمية قيام منظمة العمل العربية باعداد دراسة كلية وجزئية عن خصائص وسمات العمالة في الدول العربية ومدى توافقها مع هيكل الاقتصادات العربية .

6. من المناسب تشجيع تبادل الايدي العاملة وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية بما يؤدي الى تقليل ظاهرة البطالة .

7. ضرورة احلال العمالة العربية محل العمالة الاجنبية في الدول التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة واعطاء الاولوية في التشغيل للعاطلين عن العمل .

8. اهمية تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وازالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الاموال العربية من الخارج فعودة هذه الاموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في حل مشكلة البطالة نسبياً وتوفر فرص عمل كثيرة للشباب .

9. من المناسب توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب البيئة الاستثمارية الملائمة مع كل دولة على ان يتعاون في ذلك مؤسسات الدولة والقطاع الخاص .

5 لزيادة فرص التشغيل للعاطلين عن العمل على المستوى الجزئي يقتضي الاتي :.

أ . اهمية قيام الدولة المعنية بالإصلاح بزيادة النفقات على الخدمات الاجتماعية والصحية والضمان الاجتماعي والتعليمي ودعم الاسعار للمستهلك واعتماد المرونة في مجال التوظيف واصلاح النظام الضرائبي بما يؤمن العدالة في توزيع الاعباء الضريبية .. واقامة صناديق لتوفير الخدمات الاجتماعية وتقديم المعونات والمساعدات النقدية والعينية للعاطلين عن العمل وتوجيهها للمستحقين واعادة تأهيل العاملين المستغنى عنهم وانشاء برامج تدريب للشباب لاكتساب الخبرات لانشاء مشاريع مهمة .

ب . ضرورة تفعيل الطاقات المعطلة واستغلال القدرات العلمية للخريجين بايجاد فرص عمل من خلال توفير التمويل اللازم لهم لارتباط مجالات الاستثمار بعيداً عن الوظيفة ذات العائد المحدود .

جـ . من المناسب ربط مدخلات التعليم ومخرجاته مع متطلبات سوق العمل الحديثة ومشاركة القطاع الخاص في اعداد البرامج التعليمية والتدريبية .

المصادر

اولا :. الكتب

1. التكريتي . هيفاء الرحمن ياسين ، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الوطن العربي . دار الحامد للنشر والتوزيع / عمان / الاردن / 2010.

2. النجيفي . سالم توفيق ، سياسات التكييف الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي / ط1 ، بيت الحكمة / العراق / بغداد 2002 .

3. اكلي . الاقتصاد الكلي . ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان / مطابع جامعة الموصل / 1984 .

4. عبد القادر . عبد القادر محمد . طرق الخصخصة المختلفة / ندوة التنمية الاقتصادية / الاسكندرية / 2001 .

ثانيا :. الرسائل الجامعية

الشمري . مايع شبيب . تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في الاقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية ، اطروحة دكتوراه . جامعة الكوفة 2002 .

ثالثا :. الندوات الفكرية

1. عبد الله ، اسماعيل صبري عبد الله ، بحث مقدم للندوة الفكرية ، دور القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والصدوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . بيروت / لبنان . 1994

2. الاطرش ، محمد ، تعقيب في الندوة الفكرية . دور القطاع العام والخاص التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . بيروت / لبنان 1994 .

رابعا :. الدوريات

1. سلسلة جر التنمية ، العدد 28 الستة 2 ، 2003 .

2. سلسلة جر التنمية ، العدد 31 السنة 2 ، 2004 .

3. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 22 السنة 2011 .

4. مجلة علوم انسانية ، العدد 26 السنة 2006 .

خامسا :. المواقع الالكترونية

1. حسين العاني ، سياسة الاصلاح 2006
موقع الجامعة العربية www. Arab league. com

2. د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية . الخرطوم . جمهورية السودان . 2005
موقع الجامعة العربية www. Arab league. com

3. أ . مختاري فيصل ، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والاثار على السياسات الاقتصادية . المركز الجامعي ، معسكر اطنبوري ، بلا سنة .
www. International. Adowr. Office. com